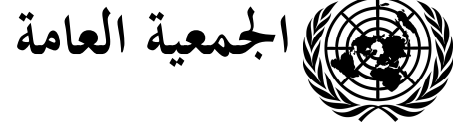


Distr.: Limited
5 December 2011
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثاني (المعني بالتحكيم والتوفيق)
الدورة السادسة والخمسون
نيويورك، ٦-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

تسوية المنازعات التجارية

الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول

تعليقات مؤسسات التحكيم بشأن إنشاء مستودع للمعلومات المنشورة ("سجل")

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- مقدمة
٢	٣-٢	ثانياً- الاستبيان بشأن تكاليف إنشاء وتعهد مستودع للمعلومات المنشورة ("سجل")
٤		ثالثاً- التعليقات الواردة من مؤسسات التحكيم
٤		ألف- هيئة لندن للتحكيم الدولي
٥		باء- مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي
٦		جيم- معهد التحكيم التابع لغرفة التجارة في استكهولم
١٦		دال- المحكمة الدائمة للتحكيم



أولاً - مقدمة

١ - تحضيراً للدورة السادسة والخمسين للفريق العامل الثاني (المعني بالتحكيم والتوفيق) التي يُتوقع خلالها أن يواصل الفريق العامل أعماله المتعلقة بإعداد معيار قانوني بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، دُعيت مؤسسات التحكيم المهتمة، في دورة الفريق العامل الخامسة والخمسين، إلى تقديم معلومات بشأن تكلفة إنشاء وتعهد مستودع للمعلومات المزمع نشرها وفقاً للمعيار القانوني بشأن الشفافية ("سجل") (الوثيقة A/CN.9/736، الفقرة ١٣٣). ووفقاً لما قرره الفريق العامل، قامت الأمانة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بتعميم استبيان على مؤسسات التحكيم التي أبدت اهتماماً بإشراكها في أنشطة الفريق العامل الحالية أو تلك التي يعتبرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤسسات تُدير المنازعات التعاهدية بين المستثمرين والدول.^(١) ويُستنسخ الاستبيان في القسم الثاني أدناه. وتُستنسخ التعليقات الواردة من مؤسسات التحكيم في القسم الثالث من هذه المذكرة بالشكل الذي تلقته به الأمانة.

ثانياً - الاستبيان بشأن تكاليف إنشاء وتعهد مستودع للمعلومات المنشورة ("سجل")

٢ - في الاستبيان الذي عمّمته الأمانة، كان وصف الدور الذي يُناط بالسجل والافتراضات بشأن عدد القضايا كما يلي:

"عموماً، يكون موفر السجل مسؤولاً عن إتاحة المعلومات الواردة من أي هيئة تحكيم لعامة الناس عبر الإنترنت وفقاً لقواعد الشفافية. وبالنسبة للموفر، ينطوي ذلك أساساً على نشر ما يلي في موقعه الشبكي:

- معلومات مستمدة من إشعار التحكيم الذي يرسله أي طرف؛ وهي أسماء الأطراف ومجال النشاط المعني ومعاهدة الاستثمار التي نشأت المطالبة بمقتضاها؛

(1) انظر *Latest Developments in Investor-State Dispute Settlement*, IIA Issues Note No. 1 (2010), International Investment Agreements، الصفحة ٢؛ متاح في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في الموقع: www.unctad.org/en/docs/webdiaeia20103_en.pdf؛ انظر كذلك الوثيقة A/CN.9/WG.II/WP.160، الفقرة ٢٩.

- الوثائق المقدّمة إلى هيئة التحكيم أو الصادرة عنها أثناء سير إجراءات التحكيم، بالشكل الذي ترد به. ولم تتحدد قائمة الوثائق بعد، بيد أنها يجوز أن تشمل إشعار التحكيم والرد عليه والعرائض وبيانات الشهود وتقارير الخبراء والمستندات (أو جدولاً بمحتوياتها) والمذكرات التي تقدمها الأطراف الثالثة والدول الأطراف غير المنازعة؛ وقرارات هيئة التحكيم وأوامرها. ومن المتوقع أن يتلقّى السجل وثائق بصيغتها الورقية والإلكترونية.

وعلى هذا الأساس، ستكون أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ممتنة لو أنها تلقت تقديرات بالتكلفة من [المؤسسة] على افتراض أنه قد يُتوقع منها، كموفر سجل وحيد،^(١) أن تنشر معلومات عن نحو ٥٠ قضية كل عام أو قد يُتوقع منها، كواحدة من عدة مؤسسات مشاركة في توفير سجل، أن تتعامل مع ما يصل إلى ١٠ قضايا كل عام. وسوف يُطلب من السجل توفير عناوين شبكية وحيدة لكل منازعة بحيث يمكن الوصول إليها من الموقع الشبكي للأونسيترال".

٣- وكانت الأسئلة المتعلقة بتكلفة إنشاء سجل وتعهدته إمّا كموفر وحيد [المحكمة الدائمة للتحكيم والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية] أو كواحد من عدّة موفّرين كما يلي:

"(١) ما هي في تقديركم التكلفة الأولية التي ستتحملها منظمكم لإنشاء نظام سجل عمومي حاسوبي (إما من خلال مواءمة نظم إلكترونية قائمة أو وضع نظام جديد)؟

(٢) ما هي في تقديركم تكلفة السجل السنوية على منظمكم؟ يرجى مراعاة تكاليف الموظفين والنشر الإلكتروني لوثائق القضايا وأمن البيانات والمحافظة على الوثائق الورقية وصيانة الخادوم والنظام وأي نفقات متكررة أخرى.

(٣) كيف تتوقع منظمكم تغطية تكاليف نظام السجل (على سبيل المثال من خلال فرض رسم على أطراف المنازعة)؟

(٤) إذا كانت منظمكم تتوقع فرض رسم على الأطراف، كم سيكون في تقديركم مبلغ ذلك الرسم؟"

(2) وردت الإشارة إلى "موفر سجل وحيد" في الاستبيان المرسل إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية والمحكمة الدائمة للتحكيم دون غيرهما (انظر الوثيقة A/CN.9/717، الفقرة ١٤٨).

ثالثاً - التعليقات الواردة من مؤسسات التحكيم

ألف - هيئة لندن للتحكيم الدولي

ردّ من المدير العام

التاريخ: ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

يسعدني أن أؤكد على رغبة الهيئة، من حيث المبدأ، في العمل كموفر سجلّ فيما يتصل بقواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في عمليات التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول.

ومن ثمّ، أحيب عن أسئلتكم الأربعة على النحو التالي:

السؤال ١- ما هي في تقديركم التكلفة الأولية التي ستتحملها منظمكم لإنشاء نظام سجل عمومي حاسوبي؟

الجواب ١- نقتراح إنشاء موقع شبكي مخصّص، له خادومه المخصّص؛ ويتمّ تشغيله وتعهّده على نحو مستقل عن موقعنا الشبكي لضمان المزيد من الكفاءة وسهولة التشغيل والوصول.

وفي تقديرنا، ستبلغ التكلفة الأولية لإنشاء هذا النظام، بما في ذلك تصميم الموقع الشبكي ونظامي المحتوى والإدارة، نحو ١٠.٠٠٠ جنيه إسترليني (١١٧٠٠ يورو).

السؤال ٢- ما هي في تقديركم تكلفة السجل السنوية على منظمكم؟

الجواب ٢- في تقديرنا، ستبلغ التكاليف السنوية الجارية لتعهّد الموقع الشبكي، بما في ذلك الاستضافة والدعم وإدارة نظامي المحتوى والإدارة، نحو ٤.٠٠٠ جنيه إسترليني (٤٧٠٠ يورو).

ويشمل ذلك وقت الموظفين المتعلق بصيانة النظم فقط. أما فيما يتعلق بالوقت المخصص للمهام الإدارية التي تنشأ، انظر الجوابين ٣ و٤ أدناه.

ولا يُمكن في هذه المرحلة تقدير تكلفة تخزين الوثائق الورقية لأننا لا نعلم كمّ الأوراق المحتمل، على عكس الوثائق في الشكل الإلكتروني. بيد أنه على افتراض أن أيّ وثائق ورقية واردة سيجري مسحها وتحميلها في الموقع الشبكي المخصص، وأنّ الأوراق ذاتها ستُخزّن لفترة محددة، فإنّ تكلفة التخزين ستكون ٠.٤١ جنيه إسترليني (٠.٤٨ يورو) لكل قدم مكعب شهرياً؛ أو ١٤.٤٧ جنيه إسترليني (١٦.٩٥ يورو) لكل متر مكعب شهرياً.

وسوف تخضع التكاليف السنوية الجارية من هذا النوع بطبيعة الحال للمراجعة والتعديل لمراعاة التضخّم وغيره من عوامل السوق.

السؤال ٣- كيف تتوقع منظماتكم تغطية تكاليف نظام السجل (على سبيل المثال من خلال فرض رسم على أطراف المنازعة)؟

الجواب ٣- تتوقع هيئة لندن للتحكيم الدولي تغطية تكاليف نظام السجل من خلال فرض رسم تسجيل أولي على الأطراف بقيمة ١٠٠٠ جنيه إسترليني (١٧٠ يورو) زائداً الوقت المحصص لإدارة كل قضية بالأسعار المنشورة السائدة، وهي حالياً ٢٢٥ جنيهها إسترليني (٢٦٣ يورو) لكل ساعة للمسجل ونائب المسجل والمستشار القانوني؛ وما بين ١٠٠ جنيه إسترليني (١١٧ يورو) و١٥٠ جنيهها إسترليني (١٧٥ يورو) لغيرهم من أفراد الأمانة تبعاً للنشاط.

وعلاوة على ذلك، ستفرض الهيئة ثمناً مقابل كل ما تتكبده من نفقات فيما يخص أي قضية، بما في ذلك تكلفة أي تخزين أو حفظ للوثائق الورقية.

السؤال ٤- إذا كانت منظماتكم تتوقع فرض رسم على الأطراف، كم سيكون في تقدير كم مبلغ ذلك الرسم؟

الجواب ٤- مرة أخرى، لا يُمكن في غياب المزيد من المعلومات بشأن المتطلبات المحتملة من حيث الوقت الإداري أو الحجم النمطي المتوقع من الوثائق التي ستتم معالجتها، تحديد الرسم الإجمالي الذي يُرجح فرضه على الأطراف في كل قضية. ومع ذلك، فإن هذه الخدمة ستكون مشابهة للخدمات الإدارية، التي يُعدّ النظام المعروف باسم fundholding أحد أمثلتها النمطية، والتي تقدّمها الهيئة الآن على نحو روتيني في عمليات التحكيم الخاصة وتُعتبر عموماً متّسمة بدرجة كبيرة من الكفاءة وفعالية التكلفة.

وإذا كانت هناك أي تفاصيل أخرى يمكن للأونسيترال إضافتها إلى رسالتها، فسيكون من دواعي سرورنا أن نُحدّد هذه التقديرات بمزيد من الدقة، وذلك بقدر ما تسمح لنا تلك المعلومات الإضافية بتقدير حجم العمل المرجح لكل قضية محالة على نحو أفضل، وبالتالي الوقت المرجح الذي سيخصّصه لها موظفو الهيئة.

باء- مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

ردّ من المدير

التاريخ: ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

في البداية، يُعرب مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي عن سعادته بتأكيد رغبته على العمل كموفّر سجل.

ويُعد طلب معلومات مبدئية فيما يخص تكاليف إنشاء تلك الخدمة وتشغيلها وتعهدتها، نقدراً أنّ التكاليف التقريبية لإنشاء نظام سجل عمومي حاسوبي ستكون ٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تكاليف سنوية تتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ دولار.

ويتوقع المركز أن يفرض على الأطراف رسماً يتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ دولار تبعاً لحجم/شكل الوثائق التي سيتم نشرها.

جيم - معهد التحكيم التابع لغرفة التجارة في استكهولم

ردّ من الأمين العام

التاريخ: ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

- ١- فيما يلي تقييمنا الأوّلي للمسائل التي قد يلزم معالجتها فيما يخص خدمة سجل محتملة في إطار مجموعة مستقبلية من قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية.
- ٢- وتوخياً للوضوح، يودّ المعهد التأكيد على أنه ما من شيء فيما يلي ينبغي أن يفهم منه أنّ المعهد يروّج لمعيار محدد بشأن الشفافية. وإنما الهدف هو وضع الخطوط العريضة لحلّ محتملة يمكن عن طريقها لمؤسسات التحكيم من قبيل المعهد أن تسهم في تطبيق كفاء وحديث لقواعد الأونسيترال بشأن الشفافية، بغضّ النظر عن التفاصيل النهائية لمحتواها. ويدرك المعهد أنّ قواعد الشفافية لم توضع بعد في صيغتها النهائية، ومن ثمّ فإنّ هذا الردّ يُقدّم رهناً بأيّ تغييرات ضرورية تلزم نتيجة للصيغ النهائية للنصوص.
- ٣- وتبين هذه الورقة الخطوط العريضة لثلاثة سيناريوهات محتملة يمكن من خلالها تنفيذ نظام سجل، وهي موصوفة في القسم الأول. وفي القسم الثاني، نتناول الأسئلة المحددة الواردة في رسالتكم المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.
- ٤- ويشير الحكم المقترح في "مستودع للمعلومات المنشورة" ("سجل") إلى "معلومات" ستُتاح لعامة الناس - على عكس مصطلح "الوثائق" الذي استُخدم هو أيضاً. ولأغراض هذه الرسالة، يفترض المعهد أنّ البيانات المزمع نشرها تشير إلى المصطلح "معلومات" الأوسع نطاقاً.

ألف - حلول ممكنة. ملاحظات عامة

- ٥- هناك عدد من الحلول التقنية المختلفة التي يمكن استخدامها لإنشاء نظام سجل عمومي حاسوبي. والمتطلبات الرسمية حسبما ستعرّفها في نهاية الأمر قواعد الأونسيترال بشأن

الشفافية، والاستخدام المتوقع لمضمون النظام، والمستوى المطلوب من سهولة الاستخدام، ومعايير الأمن، تمثل جميعها عوامل حاسمة في تحديد مواصفات نظام من هذا القبيل، وبالتالي تؤثر أيضا في تقييم التكاليف المرتبطة بإنشاء النظام وإدارته.

٦- ويتمثل جانب مهم لدى اتخاذ قرار بشأن الحل التقني في ضمان تنفيذ السجل بطريقة سهلة الاستخدام من أجل إكساب القواعد دلالة عملية.

٧- ولزيادة قدرة عامة الناس على الوصول إلى السجل، قد يكون من المفيد استكشاف ما إذا كان من الممكن والمرغوب أن تكون كل المعلومات المتعلقة بالتحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول متاحة في مستودع مشترك واحد ذي نقطة دخول واحدة، أي في موقع شبكي مشترك واحد. وبينما يظل من الممكن أن تتولى عدة مؤسسات مختلفة توفير المعلومات في الموقع، لكن لن يكون هناك سوى نقطة وصول واحدة بالنسبة للمستخدمين. ولذلك، فإن هذه الورقة تبين الخطوط العريضة لثلاثة سيناريوهات مختلفة لتنفيذ السجل، وهي: (أ) مستودع مشترك لجميع المعاهد المشاركة، و(ب) مستودعات منفصلة لكل معهد، ولكن مع وضع إطار مشترك ومجموعة مشتركة من الروابط إلى مختلف المنازعات، و(ج) خدمات سجل منفصلة تماما لكل معهد.

٨- نبدأ مع ذلك بتناول بعض الملاحظات العامة فيما يخص جميع السيناريوهات.

المسائل الأمنية والإحصاءات

٩- إن أمن المعلومات مسألة من المهم معالجتها لدى أي تنفيذ محتمل لخدمة سجل. وسوف تكون مصداقية السجل وقواعد الشفافية وثيقتي الصلة بدقة وموثوقية المعلومات المنشورة. وبالتالي، لا بد عند إنشاء السجل من النظر بعناية في جانب أمن المعلومات وكيفية الحيلولة دون إمكانية قيام أي شخص غير مأذون بتغيير أو حذف معلومات في النظام. ولا ينبغي السماح بتعديل المعلومات المنشورة في السجل أو حذفها إلا طبقا لشروط معينة معروفة جيدا لضمان أمن المعلومات وموثوقيتها.

١٠- وربما أمكن إدراج التوصيات وأفضل الممارسات في هذا السياق ضمن توصية تصدر مستقبلا عن الأونسيتال على غرار "توصيات عام ١٩٨٢ لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يتعلق بعمليات التحكيم بموجب قواعد الأونسيتال للتحكيم".

١١- ولضمان المعالجة الآمنة للمعلومات، ربما يكون من المستصوب استخدام نظام متطور لإدارة الوثائق يسمح بمراقبة الأمن وحقوق الدخول، بالإضافة إلى اتسامه بقدرة تعقبية. ومن

خلال مراقبة الأمن الدخول، سيكون من الممكن منع الوصول غير المصرح به للمعلومات. وبإضافة قدرة تعقبية إلى نظام السجل، سيكون من الممكن كذلك الإشراف على إدارة النظام واسترجاع معلومات عمّن يقوم بتحميل مواد أو إجراء تعديلات أو حذف معلومات.

١٢- ومن منظور أمني، من المستصوب أيضا أن تكون النسخة النهائية من أيّ معلومات هي دائما التي يتم تحميلها في السجل. وفيما يتعلق بالمعلومات الحساسة المستثناة من الشفافية، يجب أن تكون المعلومات الواردة في السجل هي الوثيقة المختزلة التي تكون المعلومات الحساسة قد حُجبت منها، وليس الملف الأصلي الكامل. وبدلا من ذلك، يُنصح بأن يحتفظ كل مسؤول إداري بالملف الأصلي في نظام داخلي منفصل لإدارة الوثائق.

صيغة المعلومات

١٣- يُرتأى أن تشير البيانات المزمع نشرها في السجل إلى مصطلح "المعلومات" الأوسع نطاقا على عكس مصطلح "الوثيقة". وبالتالي، يفترض المعهد أن البيانات في السجل لن تقتصر على وثائق بصيغة Word أو PDF، لكنها قد تشمل أيضا معلومات بصيغ من قبيل البث الشبكي أو تسجيلات من جلسات استماع. وفي الحالة المثالية، ينبغي أن يكون الحل التقني مرنا بحيث يدعم جميع أنواع الصيغ ذات الصلة وبطريقة تضمن أن يتمكن المستخدمون من الوصول إلى المعلومات بسهولة عن طريق صفحة الموقع الشبكي للسجل.

١٤- ومن الاعتبارات المهمة في هذا السياق السياسات المتعلقة بالمدة التي يظل خلالها متاحا البث الشبكي أو تسجيلات الفيديو، وبأيّ وظائف تكون هذه الإتاحة. ويُنصح أن لا تتاح مواد البث الشبكي وتسجيلات الفيديو إلاّ عبر وظيفة المشاهدة دون إمكانية التنزيل. (على سبيل المثال، في موقع YouTube، قد تشاهد أفلام الفيديو دون إمكانية تنزيلها.)

١٥- ولضمان الاستمرارية اللازمة وتوفير صيغة معيارية قابلة للوصول (من أداة قراءة يمكن لجميع المستخدمين تنزيلها مجانا)، يُفضّل أن تُحمّل الوثائق في الشكل PDF، بصيغة تسمح بالبحث الحر في النص. وعادة ما تكون هذه الخاصية متضمنة في الوظيفة المعيارية عند استخدام المهجرة الرقمية من Word إلى PDF، ولكن إذا مُسحت الوثائق الورقية لتخزينها في النظام، فيجب استخدام ماسح يستطيع التعرف الضوئي على الحروف (OCR).

١٦- والسؤال الذي يحتاج إلى معالجة هو ما إذا كان ينبغي أن يكون باستطاعة المستخدمين تنزيل وثائق من السجل أم لا. وهذا يعني هل ستُنشر النصوص بصيغة PDF مفتوحة أم سيكتفى بتقديمها عبر وظيفة مشاهدة مأمونة.

المسائل التي يمكن العثور عليها والوصول إليها

١٧- إن عمليات التحكيم بين المستثمرين والدول هي منازعات معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً وغالباً ما تحتوي على كم كبير من الوثائق. ومن هذا المنطلق، فإن من المشكوك فيه ما إذا كان الحل الذي ينطوي على مجرد نشر مواد في موقع شبكي (إدراجها في قوائم) سوف يستوفي هدف الشفافية بما فيه الكفاية.

١٨- ولذلك، سوف يتعين النظر بعناية في جانب الحجم وكيفية جعل المعلومات سهلة المنال من الناحية العملية لدى وضع وتنفيذ خدمة سجل. فإذا كانت المعلومات مستفيضة جداً وغير منظمة، فمن المحتمل أن توجد عوائق أمام الوصول إلى المعلومات على نحو سلس. وبالتالي، قد لا يكفي مجرد جعل المعلومات متاحة لعامة الناس، إذا أريد استيفاء أهداف الشفافية. وقد يلزم، بدلاً من ذلك، أن تشمل خدمة السجل أدوات ليس لتسهيل الوصول فحسب، وإنما أيضاً لكي يصبح من الممكن العثور فعلياً على المعلومات ذات الصلة، وذلك باستخدام أدوات البحث الحديثة.

١٩- ويُفضّل أن تكون المعلومات الواردة في نظام السجل قابلة للبحث من خلال توليفة من البحث المنظم والبحث الحرّ في النصوص. وإذا استُخدم نظام حديث لإدارة الوثائق لتنظيم المعلومات، سوف تكون هناك وظيفة تُتيح إقامة هيكل بشأن المعلومات التي سيتم حفظها مع كل ملف ("البيانات الفوقية"). وقد تكون تلك على سبيل المثال معلومات عن التاريخ ونوع المعلومات (وثيقة، عرض، بث شبكي، إلخ) والمصدر (أحد الطرفين أو طرف ثالث). ويمكن استخدام هذه المعلومات للفرز والبحث بطريقة منظمة.

٢٠- وباختصار، فإنّ من شأن وجود هيكل وظيفية بحث فعّالة أن يعزّز الوصول إلى المعلومات.

جوانب البيانات الشخصية

٢١- تتمثل إحدى المسائل المهمة التي قد تحتاج إلى معالجة في ما إذا كانت المعلومات في السجل ستحتوي على بيانات شخصية يمكن أن تخضع للوائح في إطار توجيه المجلس الأوروبي (95/46/EC) بشأن حماية البيانات.

الدعم اللغوي

٢٢- إذا افترضنا أنّ جميع المعلومات في نظام السجل ستكون باللغة الإنكليزية، فسيُلمز أن تسمح وظيفة البحث باستخدام اللغة الإنكليزية فقط. ومع ذلك، فمن المرجح أن يشمل النظام

معلومات بلغات أخرى أيضا، وهذا الجانب يحتاج إلى معالجة لدى وضع بنية نظام السجل وإمكانيات الفرز الخاصة به وكذلك لدى تنفيذ استخدام لغة إضافية في عمليات البحث.

دعم الوصول المتنقل

٢٣- بغية زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات في السجل، يمكن النظر في تنفيذ استخدام الأجهزة المحمولة، مثل أجهزة الآي باد والآي فون والأندرويد. وبذلك يمكن استخدام طريقة حديثة للعمل والحصول على المعلومات. وإذا ما استخدمت نظم معيارية، فغالبا ما يكون هناك دعم مدمج للأجهزة النقالة يُمكن استخدامه.

باء- حلول ممكنة. ثلاثة سيناريوهات

(أ) السيناريو ١: مستودع مشترك لجميع المعاهد المشاركة

٢٤- السيناريو المقترح الأول لتنفيذ السجل يقوم على إنشاء مستودع مشترك لجميع المعاهد المشاركة. وبالتالي، يكون بالإمكان الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بالتحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول في مستودع مشترك واحد ذي نقطة دخول واحدة، أي في موقع شبكي مشترك واحد. وبالنسبة للمستخدمين، سيكون هناك نظام واحد فقط عليهم أن يألفوه، حتى لو قامت مؤسسات مختلفة بتوفير محتواه.

٢٥- وسوف يقدم هذا المستودع المشترك نظرة عامة شاملة على جميع عمليات التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول وليس معلومات مشتتة تبعا للمعهد المعين. ويمكن وضع نظام احتياطي مشترك للسجل يكون مأمونا وذا معايير عالية وبالتالي قابلا للتطبيق على جميع القضايا المنشورة طبقا لقواعد الشفافية، بغض النظر عن قواعد التحكيم أو المؤسسة المختارة.

٢٦- وفيما يلي وصف لأحد الحلول التقنية الممكنة وإدارته.

حل ممكن

٢٧- إن الهدف من نظام السجل هو دعم قواعد الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول من خلال جعل المعلومات ذات الصلة متاحة لعامة الناس. وإذا كان السجل متاح بالاتصال الحاسوبي المباشر سيدعم هذا الهدف بصورة عملية، فمن المهم أن يكون مزودا بوظيفة بحث وهيكل وواجهة مستخدم تدعم العثور على المعلومات الصحيحة.

٢٨- وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون الحل بالنسبة لنظام السجل قادرا على إدارة القضايا الأمنية والتعامل مع طائفة متنوعة من صيغ ملفات المعلومات. ومن العناصر الإضافية

التي يتعين أخذها في الاعتبار إمكانية ضمان استدامة النظام، وذلك من خلال الصيانة والتطوير على المدى الطويل.

٢٩- ولإيجاد حل تقني مستقر يتيح كل الوظائف المطلوبة لنظام السجل، يُنصح باستخدام حلول النظم المعيارية بدلا من وضع نظام مصمّم خصيصا.

٣٠- ويمكن أن يتكوّن الحل التقني من توليفة من ثلاثة أقسام من نظم معيارية: (١) بوابة شبكية كنقطة وصول لعامة الناس؛ و(٢) صفحات شبكية منفصلة لكل نزاع؛ و(٣) نظام لإدارة الوثائق مع واجهة بينية شبكية.

حل تقني محتمل

٣١- يمكن أن يكون أساس السجل نظام معياري حديث لإدارة الوثائق.

٣٢- وينطوي اتباع نهج سهل الاستخدام فيما يخص النظام على إنشاء بوابة إلكترونية تضاف كطبقة فوق نظام إدارة الوثائق. ويمكن للبوابة الشبكية بدورها أن تتألف من صفحات شبكية منفصلة لكل نزاع يمكن الوصول إليها جميعا من خلال نقطة الدخول المشتركة للبوابة.

٣٣- وتحتوي كل صفحة إلكترونية متصلة بنزاع معيّن، على سبيل المثال، على المعلومات التالية:

- وصف موجز للنزاع على النحو المتوخى طبقا لقواعد الشفافية؛
- معلومات عن التعديلات والمواد الجديدة التي تمت إضافتها؛
- جدول زمني للنزاع والخطة الزمنية، بما في ذلك، على سبيل المثال، معلومات عن البث الشبكي المقبل مع رابط مباشر؛
- نقطة وصول إلى المجلد حيث يمكن الوصول إلى جميع المواد في مجلد الملفات الرقمية في نظام إدارة الوثائق عبر واجهة بينية شبكية؛
- معلومات الاتصال بمؤسسة التحكيم القائمة على إدارة النزاع.

٣٤- ويمكن أيضا إعطاء كل نزاع عنوانا شبكيا خاصا (URL). ومن شأن هذا أن يُتيح الربط المباشر مع النزاع المعني من مواقع شبكية أخرى، أو حتى منتديات مناقشة تُناقش فيها إحدى القضايا (على سبيل المثال مدونة كلوير للتحكيم وغيرها من المنتديات). ومن المعالم الممكنة - والحديثة - وظيفة التعقب الخلفي للاطلاع على المناقشات والتحليل وسائر

الإشارات المرجعية إلى أيّ نزاع معيّن على مواقع شبكية أو مدونات أو منتديات نقاشية أخرى. ومن خلال وظيفة التعقب الخلفي، سوف يصبح من السهل الوصول إلى المناقشات المتعلقة بقضية معيّنة من الصفحة الشبكية للنزاع. وسيكون من المهمّ بمكان أن يُوضّح، لأسباب تتعلق بالحياد، أنّ أيّ إشارة بواسطة التعقب الخلفي تشير إلى تعليقات أبدتها أطراف ثالثة وليس أية مؤسسة تدير النزاع.

الجوانب المتعلقة بزمان التنفيذ والتكاليف

٣٥- إذا جرى وضع نظام السجل على أساس النموذج SaaS^(٣) للحوسبة السحابية، فيمكن أن تُوزَّع التكاليف بالتساوي على امتداد فترة من الزمن وأن تُستخدم منتجات برمجية قياسية متطورة دون تكبُّد أية تكاليف استثمارية كبيرة مسبقة مما سيقلل من تكاليف التنفيذ.

٣٦- ومن غير الممكن تقدير التكلفة الإجمالية لنظام سجل في هذه المرحلة نظراً لأن هذا سيعتمد في النهاية اعتماداً كبيراً على مواصفات النظام أو على ما يُتوقع أن يضطلع به من وظائف. ومن الممكن، وحسب شروط الاتفاق مع أيّ طرف ثالث يقوم بتوفير النظام، أن تتراوح تكاليف الإعداد (فقط)، وفق خبرة المعهد، بين ٢٠ ٠٠٠ يورو وأكثر من ١٥٠ ٠٠٠ يورو. ونؤكِّد مجدداً على أنه لا يمكن حقا التنبؤ بالتكلفة في هذه المرحلة.

٣٧- ومع ذلك، يمكن توقُّع أن تتألف تكاليف إعداد نظام سجل وتنفيذه وإدارته من الأجزاء الثلاثة التالية:

- ١' التكاليف الابتدائية من أجل تحديد متطلبات النظام وإعداده بالتعاون مع مورِّد الخدمة وتكاليف التنفيذ وتكاليف النظام الاحتياطي وتدريب المسؤولين؛
- ٢' النفقات المتكررة فيما يخص التراخيص ومراقبة النظام وصيانته؛
- ٣' التكاليف الإدارية التشغيلية.

(3) الأحرف الأولى لكلمات العبارة Software as a Service، وهي تقنية سحابية لتوفير تطبيقات برمجية دون اشتراط تركيب التطبيق على الحاسوب. وللإطلاع على المزيد من المعلومات والتوصيفات بشأن الحوسبة السحابية وتقنية SaaS، يُرجى الاطلاع على تعريف غارتنر لتقنية SaaS في الموقع www.gartner.com/technology/it-glossary/saas.jsp

٣٨- ومن الممكن الإبقاء على التكاليف الأولية للتنفيذ عند مستوى معقول وتوزيع التكاليف الإجمالية للمشروع على امتداد فترة من الزمن إذا قُسمت بين المعاهد والأطراف المشاركة.

التنظيم الإداري والأدوار المختلفة

٣٩- إذا جرى بناء نظام السجل كمستودع مشترك واحد لجميع موفري خدمات السجل، فستكون هناك عدّة أدوار مختلفة يتعين النظر فيها.

٤٠- فهناك حاجة إلى وجود مالك للنظام. وقد يكون هذا المالك على سبيل المثال أمانة الأونسيترال أو مجموعة من مؤسسات التحكيم أو مؤسسة واحدة بعينها أو أيّ طرف ثالث آخر يُعتبر مناسباً. ويكون المالك مسؤولاً عن تحديد سياسات النظام واعتماد مسؤولي النظام واعتماد التنفيذ وأيّ تغييرات هامة مقبلة والتحكّم في جميع المعلومات في النظام.

٤١- وتتطلب الإدارة اليومية للنظام وجود رئيس لإدارة النظام يكون مسؤولاً عن إدارة النظام. ويشمل ذلك الدعم التقني ومراقبة النظام والنظام الاحتياطي وإمكانية الوصول.

٤٢- ويمكن أن يكون للنظام عدّة مسؤولين إداريين. ويتمثل هؤلاء في مؤسسات التحكيم التي تدير المنازعات التعاقدية بين المستثمرين والدول حيث تنطبق قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية.

توزيع التكاليف الإدارية

٤٣- عقب التكاليف الابتدائية الأولية لإعداد وتنفيذ نظام سجل، هناك نوعان من التكاليف الإدارية المتكررة، أي

'١' نفقات التراخيص ومراقبة النظام وصيانته، و

'٢' التكاليف الإدارية التشغيلية لإنشاء صفحات للمنازعات ونشر المعلومات.

٤٤- وبالنسبة للأطراف، تُقسم التكاليف إلى '١' تكلفة ابتدائية ثابتة لإنشاء صفحة شبكية جديدة للمنازعات. مما في ذلك مجلد وحق (رخصة) استخدام النظام و'٢' تكلفة متغيرة تبعا لعدد الوثائق وغيرها من المعلومات التي يتم نشرها عن كل نزاع.

٤٥- ويفترض المعهد أن مسألة التكلفة ستُحل على نحو تتولى الأطراف بموجبه تعويض المسؤول الإداري للسجل عما تحمّله من تكاليف. وربما أمكن مطالبة الأطراف بسداد دفعة مقدمة من التكلفة في بداية التحكيم لتغطية تكاليف آلية الشفافية.

نظم أمن البيانات والاحتياطي

٤٦ - عندما يُنشأ نظام السجل كمستودع مشترك واحد، لا يلزم تنفيذ ورصد سوى نظام احتياطي واحد. وفي هذا السيناريو، يمكن أن تكون تكاليف النظام الاحتياطي جزءاً من تكلفة تنفيذ النظام وصيانته، وبالتالي يمكن تقسيمها بين المعاهد المشاركة.

٤٧ - وكما أُشير إليه أعلاه، فإنّ من المهم أن يحافظ النظام على مستوى عالٍ من أمن البيانات. والمعلومات الموجودة في السجل يجب أن تكون موثوقة، ولا ينبغي تحت أيّ ظرف من الظروف أن تكون قابلة للتغيير من قبل مستخدمين غير مخولين. ومن المفترض أن الدوام لمدة طويلة مطلوب، وبالتالي يحتاج الأمر إلى تجسيد ذلك في شكل المحتوى. ومن المرجح أن استخدام نظام متطور لإدارة الوثائق يمكن أن يعالج على الوجه الصحيح مسائل الأمن ومراقبة حقوق الدخول والوظيفة التعقبية.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لإرساء إجراءات قوية فيما يخص عمليات النظام الاحتياطي.

(ب) السيناريو ٢: مستودعات منفصلة لكل مؤسسة، لكن في وجود إطار مشترك ومجموعة مشتركة من الروابط لمختلف النزاعات

٤٩ - في هذا السيناريو، تضع كل مؤسسة، معهد التحكيم مثلاً، نظام سجل باستخدام الحلول التقنية نفسها المبينة في السيناريو ١ أعلاه.

٥٠ - ومع ذلك، قد يكون من المستصوب وضع إطار مشترك. ويمكن لإحدى توصيات الأونسيترال أن تخدم هذا الغرض، تماماً مثلما تُساعد "توصيات عام ١٩٨٢ لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يتعلق بعمليات التحكيم بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم" مؤسسات التحكيم العاملة بوصفها سلطة تعيين. وسوف يعالج الإطار مسائل مثل النظم الاحتياطية والهيكل والتعاريف ومعايير البيانات الفوقية وصيغة ملفات المعلومات، إلخ.

٥١ - وأيضاً في هذا السيناريو، يمكن إنشاء نقطة دخول مشتركة عن طريق ربط كل نظام سجل منفصل عبر الأونسيترال على سبيل المثال.

(ج) السيناريو ٣: خدمات سجل منفصلة تماماً لكل معهد

٥٢ - في هذا السيناريو، يُفترض أنه سيُترك لكل معهد مشارك أن يضع خدمة سجل وأن يفسّر على نحو منفصل كيفية تطبيق قواعد الشفافية عملياً.

٥٣- وتكمن نقطة ضعف هذا السيناريو بالطبع في انعدام التنسيق وعدم استخدام إطار مشترك للتقييمات المادية. وسوف يتعين على المستخدمين أن يألفوا أنظمة عديدة مختلفة ذات وظائف وهياكل مختلفة، كما أن المعلومات بشأن التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ستكون مشتتة. وقد يكون هناك أيضا مستويات ومعايير مختلفة فيما يخص النظم الاحتياطية مما ينطوي على مخاطر تفاوت درجات أمن المعلومات.

جيم - الأسئلة

- ١- ما هي في تقدير كم التكلفة الأولية التي ستحملها منظماتكم لإنشاء نظام سجل عمومي حاسوبي؟
- ٥٤- من غير الممكن في هذه المرحلة تقدير التكلفة الإجمالية لنظام سجل نظرا لأن هذا سوف يعتمد في النهاية اعتمادا كبيرا على المواصفات التي يُنتظر أن يتسم بها هذا النظام أو الوظائف التي يُتوقع أن يضطلع بها.
- ٥٥- ومع ذلك، يُمكن توقع أنه في حالة إعداد نظام السجل على أساس النموذج SaaS للحوسبة السحابية، كما هو موصوف أعلاه، يمكن توزيع التكاليف بالتساوي على امتداد فترة زمنية ويمكن استخدام منتجات برمجية معيارية متطورة بدون أية تكاليف استثمارية ابتدائية كبيرة مما من شأنه أن يقلل تكاليف التنفيذ.
- ٢- ما هي في تقدير كم تكلفة السجل السنوية على منظماتكم؟
- ٥٦- يرجى الاطلاع على وصف التنظيم الإداري وتوزيع التكاليف الإدارية أعلاه فيما يخص العوامل التي من شأنها أن تؤثر في تلك التقديرات.
- ٣- كيف تتوقع منظماتكم تغطية تكاليف نظام السجل (على سبيل المثال من خلال فرض رسم على أطراف المنازعة)؟
- ٥٧- يرجى الاطلاع على الوصف العام أعلاه.
- ٤- إذا كانت منظماتكم تتوقع فرض رسم على الأطراف، كم سيكون في تقدير كم مبلغ ذلك الرسم؟
- ٥٨- يرجى العلم بأن ليس من الممكن تقدير ذلك في هذه المرحلة، ولكنه سيعتمد اعتمادا كلياً على ما هو متوقع بشأن محتوى النظام ووظيفته.

دال - المحكمة الدائمة للتحكيم

ردّ من نائب الأمين العام

التاريخ: ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

١- يسرُّ المحكمة الدائمة للتحكيم أن تردّ على رسالة أمانة الأونسيترال المؤرّخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والتي تطلب فيها تقديرات تكلفة العمل كسجل للمعلومات والوثائق التي يُفصح عنها بموجب قواعد الشفافية التي ينظر فيها حاليا فريق الأونسيترال العامل الثاني ("القواعد").

٢- والمحكمة على استعداد للعمل كسجل من هذا القبيل سواء كموفر خدمات منفرد للسجل أو باعتبارها واحدة من عدة منظمات توفر تلك الخدمات. وفيما يلي ردود المحكمة التفصيلية على الأسئلة التي طُرحت في رسالة أمانة الأونسيترال بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

(١) ما هي في تقدير كم التكلفة الأولية التي ستتحملها منظماتكم لإنشاء نظام سجل عمومي حاسوبي (إما من خلال موازنة نظم إلكترونية قائمة أو وضع نظام جديد)؟

أ- كموفر خدمات منفرد؟

٣- إنَّ المحكمة الدائمة للتحكيم تنشر بالفعل على موقعها الشبكي معلومات تتعلق بقضايا تُنظر تحت رعايتها،^(٤) وفقا للتوجيهات التي تتلقاها من الأطراف و/أو المحكمة المشكّلة على النحو الواجب في كل حالة.^(٥) وبالتالي، فإن إنشاء نظام سجل عمومي حاسوبي لا ينطوي على تكاليف إضافية من حيث البنية التحتية.

(٤) إن دور المحكمة الدائمة للتحكيم كمستودع لمعلومات ووثائق القضايا منصوص عليه في الاتفاقيات المؤسّسة للمحكمة. فوفقا للمادة ٢٢ من اتفاقية عام ١٨٩٩ بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، "يضطلع مكتب دولي يؤسّس في لاهاي بمهام دائرة تسجيل بالمحكمة. ويقوم هذا المكتب بحفظ الوثائق ويضطلع بكل الأعمال الإدارية". ويرد حكم مطابق في المادة ٤٣ من اتفاقية عام ١٩٠٧ بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

(٥) انظر على سبيل المثال شركة *Polis Fondi Immobiliare di Banche Popolare S.G.R.p.A* (إيطاليا) ضد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، قضية المحكمة الدائمة للتحكيم رقم ٢٠١٠-٨، متاحة في الموقع http://pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1380؛ وشركة *Chemtura Corp.* (الولايات المتحدة الأمريكية) ضد حكومة كندا، قضية المحكمة الدائمة للتحكيم رقم ٢٠٠٨-١، متاحة في الموقع http://pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1278؛ وشركة *Romak S.A* (سويسرا) ضد جمهورية أوزبكستان، قضية المحكمة الدائمة للتحكيم رقم ٢٠٠٧-٦، متاحة في الموقع http://pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1339؛ وانظر أيضا حكومة السودان ضد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (التحكيم بشأن أبيي)، قضية المحكمة الدائمة للتحكيم رقم ٢٠٠٨-٧، متاحة في الموقع http://pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1306. وفي أبيي، اتفق الطرفان على نشر المرافعات والنصوص الحرفية والقرارات والأحكام وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالقضية، أي ما يزيد مجموعه على ٥٠ وثيقة.

ب- كواحدة من عدة موفري خدمات؟

٤- يرجى الاطلاع على الإجابة على ١ (أ) أعلاه.

(٢) ما هي في تقدير كم تكلفة السجل السنوية على منظماتكم؟

٥- إن تقدير التكلفة المطلوب يعتمد اعتمادا كبيرا على كمية الوثائق التي ستودع لكل قضية. وبما أن خطاب أمانة الأونسيترال لا يقدم أي معلومات في هذا الصدد، فإننا نقدم أربعة سيناريوهات مختلفة للتكلفة للنظر فيها من طرفكم. وكل سيناريو يأخذ بعين الاعتبار متوسط الوقت اللازم لمعالجة توليفة من الوثائق الإلكترونية والورقية،^(٦) ويفترض مستوى معيناً من الإفصاح في كل قضية (على سبيل المثال وثيقة واحدة أو ١٠ وثائق أو ٥٠ وثيقة). والتقديرات الواردة أدناه تجسّد الوقت اللازم لموظفي محكمة التحكيم الدائمة لتجهيز المعلومات والوثائق وبثها عبر الإنترنت وتخزينها إلكترونياً، وأية مساحة تخزين إلكتروني إضافية تلزم لذلك. ولا تجسّد السيناريوهات تكلفة ترجمة أيّ من الوثائق التي يُفصح عنها أو تخزين نسخ ورقية لأيّ فترة من الزمن. وتقدير تكلفة تخزين الوثائق الورقية يتطلّب الحصول على معلومات إضافية من قبيل حجم الوثائق المعنية والوتيرة المطلوبة للوصول إليها.^(٧)

٦- ونلاحظ أنه حتى في السيناريوهات التي لن تتطلب نفقات متعلقة بالتخزين الإلكتروني خلال السنة الأولى أو حتى السنوات القليلة الأولى من التشغيل، فإن تلك النفقات ستصبح ضرورية مع مرور الوقت لسببين: أولاً، لأن تراكم الوثائق سيتطلب زيادة مساحة التخزين الإلكتروني في المدى المتوسط أو الطويل، وثانياً، لأن التخزين الإلكتروني الطويل الأجل يتطلّب صيانة، وهو ما ينطوي في أحيان كثيرة على تحويل الملفات إلى مساحة تخزين جديدة للحدّ من مخاطر فشل المعدات. ومن شأن البنى التحتية الحديثة لدى المحكمة أن تسهم في الحدّ من هذه التكاليف.

(6) بعبارة أخرى، في إطار سيناريوهات التكلفة المختلفة المبينة أدناه، تُسَلَّم الوثائق إلى السجل إما بالشكل الإلكتروني أو الورقي. وإذا تطلبت القواعد التسليم بكتنا الصيغتين أو اختار الأطراف ذلك، فإن مدة المعالجة تطول وترتفع وفقاً لذلك التكاليف المناظرة.

(7) يمكن تخزين كمية معيّنة من الوثائق في مرافق المحكمة دون مقابل؛ وعند الضرورة، يمكن إتاحة مساحة إضافية بتكلفة سنوية قدرها ٣.٦٠ يورو للصندوق، علماً بأن كل صندوق يحتوي على نحو خمسة مجلدات. ويمكن لتكلفة التخزين أن تتفاوت أيضاً تبعاً لعدد الوثائق المعنية والوتيرة والسرعة التي يتعيّن بمها استعادة الوثائق من المحفوظات؛ فعلى سبيل المثال، يمكن لعملية استرجاع واحدة لما يصل إلى ٢٥ صندوقاً خلال ٢٤ ساعة أن تكلف ٣٩ يورو. ونحن على استعداد لتقديم معلومات أكثر تحديداً إلى أمانة الأونسيترال متى تحدّد المزيد من البارامترات التشغيلية لنظام السجل.

٧- وأخيراً، يمكن تكبّد تكاليف إضافية نتيجة لزيادة الوقت اللازم لمعالجة الملفات الإلكترونية أو الورقية التالفة أو الناقصة أو المقدّمة بصيغ غير مألوفة.

أ- كموفّر خدمة منفرد؟

٨- وفقاً لخطاب أمانة الأونسيترال، افترضنا لدى تحديد التكلفة التقديرية في كل سيناريو أن ٥٠ قضية سوف تودع سنوياً لدى المحكمة إذا كانت ستعمل كموفّر خدمة سجل منفرد طبقاً للقواعد.

السيناريو ١: ستكون التكلفة السنوية التقريبية لتحميل معلومات القضايا (على سبيل المثال، أسماء الأطراف وجنسياتهم) ووثيقة واحدة لكل قضية من ٥٠ قضية هي ١٠٠٠ يورو. ولن تُتكبّد تكاليف إضافية عن التخزين الإلكتروني لمدة خمس سنوات على الأقل.

السيناريو ٢: ستكون التكلفة السنوية التقريبية لتحميل معلومات القضايا و ١٠ وثائق لكل قضية من ٥٠ قضية هي ٥٠٠٠ يورو. ولن تُتكبّد تكاليف إضافية عن التخزين الإلكتروني لمدة سنة على الأقل.

السيناريو ٣: ستكون التكلفة التقريبية لتحميل معلومات القضايا و ٥٠ وثيقة لكل قضية من ٥٠ قضية هي ١٥٠٠٠ يورو. وستُتكبّد خلال السنة الأولى تكلفة توسعة التخزين الإلكتروني، التي تتراوح بين ١٠٠٠ يورو و ٢٠٠٠ يورو.

السيناريو ٤: قد تنطبق مستويات مختلفة من الإفصاح على القضايا المقدّمة إلى المستودع طبقاً للقواعد، ولذلك يبدو من المفيد استكشاف سيناريو "مركب". وعلى افتراض أن ٧٥ في المائة من القضايا سوف يندرج في إطار السيناريو ١، و ٢٠ في المائة في إطار السيناريو ٢، و ٥ في المائة في إطار السيناريو ٣، فإن التكلفة السنوية التقديرية لـ ٥٠ قضية تكون ٢٥٠٠ يورو. ولن تُتكبّد تكاليف إضافية للتخزين الإلكتروني لمدة سنة على الأقل.

ب- كواحدة من عدة موفري خدمات؟

٩- وفقاً لخطاب أمانة الأونسيترال، افترضنا لدى تحديد التكلفة التقديرية في كل سيناريو أن ١٠ قضايا سوف تودع سنوياً لدى المحكمة إذا كانت ستعمل كواحدة من عدة موفّري خدمات سجل طبقاً للقواعد.

السيناريو ١: ستكون التكلفة السنوية التقريبية لتحميل معلومات القضايا (على سبيل المثال، أسماء الأطراف وجنسياتهم) ووثيقة واحدة لكل قضية من ١٠ قضايا هي ٢٠٠ يورو. ولن تُتكبّد تكاليف إضافية عن التخزين الإلكتروني لمدة خمس سنوات على الأقل.

السيناريو ٢: ستكون التكلفة السنوية التقريبية لتحميل معلومات القضايا و ١٠ وثائق لكل قضية من ١٠ قضايا هي ١ ٠٠٠ يورو. ولن تُتكبَّد تكاليف إضافية عن التخزين الإلكتروني لمدة سنة على الأقل.

السيناريو ٣: ستكون التكلفة التقريبية لتحميل معلومات القضايا و ٥٠ وثيقة لكل قضية من ١٠ قضايا هي ٣ ٠٠٠ يورو. وستُتكبَّد خلال السنة الأولى تكلفة توسعة التخزين الإلكتروني، التي تتراوح بين ١ ٠٠٠ يورو و ٢ ٠٠٠ يورو.

السيناريو ٤: قد تنطبق مستويات مختلفة من الإفصاح على القضايا المقدّمة إلى المستودع طبقاً للقواعد، ولذلك يبدو من المفيد استكشاف سيناريو "مركّب". وعلى افتراض أن ٧٥ في المائة من القضايا سوف يندرج في إطار السيناريو ١، و ٢٠ في المائة في إطار السيناريو ٢، و ٥ في المائة في إطار السيناريو ٣، فإن التكلفة السنوية التقديرية لـ ١٠ قضايا تكون ٥٠٠ يورو. ولن تُتكبَّد تكاليف إضافية للتخزين الإلكتروني لمدة سنة على الأقل.

(٣) كيف تتوقع منظمتكم تغطية تكاليف نظام السجل (على سبيل المثال من خلال فرض رسم على أطراف المنازعة)؟

١٠ - في القضايا الصغيرة ذات العدد القليل من الوثائق، ستمارس المحكمة سلطتها التقديرية بعدم فرض رسوم. وسوف تقرر المحكمة ما إذا كانت ستفرض رسماً على أساس نظرها في مجمل الظروف المحيطة بالوثائق المراد تسجيلها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدد الوثائق وشكلها.

(٤) إذا كانت منظمتكم تتوقع فرض رسم على الأطراف، كم سيكون في تقديركم مبلغ ذلك الرسم؟

أ- كموفّر خدمات منفرد؟

١١ - أسوة بتقييم المحكمة لما إذا كانت ستفرض رسماً أصلاً، فإنها سوف تحدد مقدار الرسم على أساس نظرها في مجمل الظروف المحيطة بالوثائق المراد تسجيلها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدد الوثائق وشكلها.

ب- كواحدة من عدة موفّري خدمات؟

١٢ - يرجى الرجوع إلى الرد على ٤ (أ) أعلاه.

١٣ - ويسرُّ المحكمة أيضاً أن تردّ على أسئلة أمانة الأونسيترال بشأن خدمات السجل التي تقدمها المحكمة حالياً.

- كيف تفرض المحكمة رسوماً مقابل خدمات السجل؟

١٤- تتبع المحكمة نظام السعر بالساعة مقابل خدمات السجل. ويجري التفاوض على الطريقة التي تُفرض بها رسوم السجل على أساس كل حالة على حدة بالتشاور مع الأطراف وهيئة التحكيم. وعادة ما تنجح المحكمة في التوصل إلى اتفاق مع الأطراف وهيئة التحكيم بشأن تطبيق الأسعار بالساعة المبيّنة في جدول الرسوم الخاص بالمحكمة. وفيما يلي جدول الرسوم، المتاح على الموقع الشبكي للمحكمة،^(٨) للاستدلال به:

جدول رسوم محكمة التحكيم الدائمة مقابل خدمات السجل	
الأمين العام	٢٥٠ يورو/ساعة
نائب الأمين العام	٢٥٠ يورو/ساعة
كبار الموظفين القانونيين	١٧٥ يورو/ساعة
صغار الموظفين القانونيين	١٢٥ يورو/ساعة
أعمال السكرتارية/الأعمال المكتبية	٥٠ يورو/ساعة

- كيف تضمن المحكمة صحة الوثائق؟

١٥- تتلقّى المحكمة بين الحين والآخر طلبات من الأطراف للحصول على نسخ معتمدة أو مصدّقة من الوثائق الناجمة عن مداوات المحكمة. ويشير "اعتماد" الوثائق إلى العملية التي يشهد بموجبها أحد موظفي المحكمة بأن نسخة من إحدى وثائق المحكمة صحيحة ودقيقة مقارنة بالوثيقة المحفوظة في ملفات المحكمة. أما "التصديق" على الوثائق فيشير إلى عملية تأييد توقيع موظف المحكمة، على سبيل المثال من خلال توثيقها أو وضع حاشية بتصديقها. وتُفرض أيُّ نفقات ترتبط بمثل هذه الطلبات، مثل رسوم البريد السريع أو رسوم كاتب العدل/التصديق، على الطرف الطالب.

- ما الشكل الذي يُنتظر أن تقدم به الأطراف الوثائق؟

١٦- يخضع الشكل الذي تُقدّم به الوثائق إلى المحكمة للاتفاق بين الطرفين أو لتوجيهات تصدرها هيئة تحكيم مشكّلة حسب الأصول. ويجوز للأطراف أن تقرّر، على سبيل المثال، أن تقدّم جميع المواد في شكل مطبوع مشفوعة بنسخ إلكترونية. وفي القضايا الحديثة العهد،

(8) انظر <http://www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1060>.

يتفق الطرفان بدرجة متزايدة على الاكتفاء بتقديم الوثائق بالشكل الإلكتروني. ولأغراض استضافة نظام سجل عمومي مُتاح بالاتصال الحاسوبي المباشر، سيكون تقديم الوثائق في الشكل الإلكتروني هو الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

١٧- وبالنظر إلى كون دور السجل لم يُعرّف تماماً بعد، فإنّ ردودنا تستند في جزء منها إلى التقديرات والافتراضات، ولذا ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها استدلالية وليست ملزمة للمحكمة.